ECES
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

قضايا اقتصادية

الانحياز ضد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يصدر من تشريعات ومبادرات

فبراير ٢٠٢١

هذه الورقة البحثية هي إحدى الدراسات التي يعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في إطار مشروع حول "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وهي تأليف الأستاذ/ السيد محمد محمد أبو القمصان، ويتقدم المركز بالشكر والتقدير للحكومة البريطانية على تمويلها.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

©2020 المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

جميع الحقوق محفوظة.

الملخص

لما كانت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفر ٤ فرص عمل من كل ٥ فرص عمل متاحة في الاقتصاد الرسمي أضف إلى ذلك ما هو متوفر بالفعل في الاقتصاد غير الرسمي، وفي ظل تزايد معدلات البطالة خاصة بعد جائحة كورونا، فضلا عما يمثله هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي والمقدر بحوالي ٦٠%، لذلك فإن هذا القطاع أولى بالرعاية وإزالة كافة المعوقات التي تواجه إنشاء هذه المشروعات وتقديم الرعاية اللازمة لنموها وتحقيق أهدافها، وذلك بتقديم الدعم الفني والإداري والتمويلي، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، والتأهيل الجيد للكوادر القائمة على رعاية هذه المشروعات بإتاحة برامج التدريب الراقية محليا وخارجيا.

Abstract

Micro, small and medium enterprises provide 4 out of every 5 available jobs in the formal economy, in addition to what is actually available in the informal economy. Given the increasing unemployment rates, especially with the coronavirus pandemic, and its total contribution to GDP, estimated at about 60 percent, the micro, small and medium enterprises sector should be given favored treatment. The constraints facing the establishment of these enterprises should be removed, while giving them the necessary favored treatment to ensure their growth and achieve their objectives, by providing technical, administrative and financing support, benefiting from the experiences of the leading countries, and qualifying cadres in charge of these enterprises through high-end domestic and international training programs.

أولا: مقدمة

شهد دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية تناميا ملحوظا بحلول عقد التسعينيات في القرن الماضي في الدول المتقدمة والنامية على السواء؛ نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغيير في هيكل إنتاج السلع والخدمات بالاتجاه إلى مزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات، وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة رئيسية في شبكات الإمداد العالمية (Global Supply Chains). ويمثل أبرز هذه التحولات ظهور أساليب إنتاج جديدة أقل تكلفة وأكثر مرونة، نتيجة الاتجاه نحو عولمة أسواق العمل والمنتجات وانتشار أساليب تمهيد الأعمال (Business actrourcing) من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كذلك ساهم ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن عمل في كثير من الدول وظهور ثقافة ريادة الأعمال في تدعيم التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد أثبتت هذه المشروعات في أعقاب تلك الفترة قدرة كبيرة على الابتكار والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج ومرونة وكفاءة كبيرة في التعامل مع ظروف الأسواق مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وفي استخدام مدخلات إنتاج محلية وهو ما جعلها تلعب دورا مهما في سلاسل الإمداد العالمية لكبريات الشركات العالمية ودورا بارزا في الإنتاج والتوظيف في كثير من دول العالم.

وقد أصبحت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة رئيسية لدفع التنمية الاقتصادية في عديد من بلدان العالم خاصة النامية منها، لدورها في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية اقل من المشروعات الكبيرة، حيث تساهم هذه المشروعات في خلق ٤ فرص من كل ٥ فرص عمل جديدة، بجانب تكاملها في سلاسل إنتاج السلع والخدمات مع المشروعات الكبيرة، مما يساعد على تقوية هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى دخل الفرد وهو ما جعل العديد من اقتصاديات السوق الناشئة والدول النامية يعول عليها كثيرا لخفض معدلات البطالة والفقر لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواعدة اقتصاديا بما يساعد على التوازن في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق ووفقا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٥ كانت مساهمة هذا القطاع تقدر بحوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية وحوالي ٦٠% من التشغيل في القطاع الرسمي، كما تشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي ٧٠% من هذه المشروعات في الأسواق النامية لا تستطيع النفاذ إلى التمويل خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط.

إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن الدور الأساسي للمشروعات متناهية الصغر هو التغلب على مشكلة الفقر لما تتيحه من مصادر دخل للفئات المهمشة العاملة في مجال هذا النشاط .

ثانيا: نظرة على دورالمشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

تعتبرهذه المشروعات من أهم المحددات التي تعمل على الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والمعيشي والعمل على تطويرالتنمية الاقتصادية في البلاد، والتغلب على مشكلة الفقر .

وتتميزهذه المشروعات بالانتشار في كافة أرجاء البلاد من ريف وحضر، ولكن لا توجد إحصائيات دقيقة عن حجم هذه المشروعات خاصة أن القطاع غيرالرسمي بالكامل يأتي ضمن هذه المشروعات.

وقد قدر التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ الصادر عن الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء حجم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو ٣,٧ مليون منشأة، ويعمل في هذا القطاع حوالي ٩,٧ مليون مشتغل. وقد رصد التعداد مجموعة من المؤشرات الأخرى حول هذا القطاع، حيث قدر إجمالي الأجور فيه بنحو ٦١٩,٢ مليار جنيه وحجم الإنتاج بنحو ١,٢ تريليون جنيه، إلى جانب القيمة المضافة الإجمالية والمقدرة بحوالي ٨٧ مليارجنيه، وتستأثرمحافظات الوجه البحري على معظم هذا النشاط. ويضاف إلى هذه التقديرات المنشآت العاملة في القطاع غيرالرسمي والتي تتضارب التقديرات حول عددها.

ثالثا: التشريعات المنحازة لصالح الكيانات الكبيرة

تضمنت التشريعات المصرية العديد من القوانين التي تنظم أنشطة الكيانات الاقتصادية، ومن الملاحظ أن الجانب الكبير من هذه القوانين لم يفرق بين الكيانات الكبيرة والكيانات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد يبدو من أول وهلة أن هذا يحقق المساواة في المراكز القانونية، ولكن حقيقة الأمر أن الإمكانيات المتاحة لدى الكيانات الكبيرة سواء من حيث رأس المال أو الإمكانيات الإدارية والتي تساعدها على التعامل مع البيروقراطية في كافة الأجهزة تؤهلها للانتفاع بالعديد من الأحكام التي تضمنتها هذه التشريعات والتي تم سنها ليستفيد منها جميع القطاعات، بينما الكيانات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليس لديها مثل هذه الإمكانيات، في حين أنها كما أوضحنا سابقا تخلق ٨٠% من فرص العمل ويتعين أن تكون الأحكام منصفة لهذه الكيانات.

وسنلقى الضوء فيما يلي على أهم المشكلات التي يتبين منها الانحياز إلى جانب الكيانات الكبيرة:

أ. مشكلة حصول هذه المشروعات على احتياجاتها من الآلات والمعدات اللازمة لمزاولة نشاطها وكذا مستلزمات الإنتاج .

من واقع الأمر فإن الغالبية العظمى من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانبا كبيرا من المشروعات المتوسطة تعاملها الخارجي محدود – حيث تعتمد في توفير احتياجاتها على الإنتاج المحلي أو ما يتم استيراده عن طريق الموردين ذوي الخبرة في الاستيراد والمتخصصين في استيراد سلع بعينها خاصة السلع الاستثمارية من الآلات والمعدات، ويكاد يكون تعامل معظم هذه المشروعات في الجانب التصديري محدود.

إلا أن هناك العديد من التشريعات التي تضمنت تيسيرات وحوافز لأصحاب المشروعات بصفة عامة لما تستورده سواءً من آلات أو معدات من خلال خفض الرسوم الجمركية عليها أو إعفائها من بعض الرسوم وكذا بالنسبة لما يتم تصديره، ونذكر منها الآتي:

١ – قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣:

من الملاحظ أن قانون الجمارك قد تضمن في الفصل الخامس الخاص بالسماح المؤقت، الإعفاء المؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على ما يتم استيراده من المواد الأولية بقصد تصنيعها وتكملة تصنيعها.

وقد ظلت أحكام هذا النظام محل معاناة للمصدرين إلى أن تم استصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ والذي وضع نظاما متطورا للسماح المؤقت، إلا أنه في حقيقة الأمر هذا النظام لا يستخدمه إلا المشروعات الكبيرة وبعض المشروعات المتوسطة، أما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانب كبير من المشروعات المتوسطة فلا يمكنها استخدام هذا النظام (السماح الموقت)، وهو نظام عالمي استهدف في المقام الأول التيسير على المصدرين، وبذلك تكون هذه القطاعات في موقف غير متكافئ مع المشروعات الكبيرة.

أضف إلى ذلك أن هذا القانون قد أفرد فصلا خاصا برد الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة السابق تحصيلها على المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة بعد تقديم المستندات الكافية لإثبات استعمال الأصناف المستوردة، وبالطبع فإن المشروعات الكبيرة التي تستورد مستلزمات إنتاجها قادرة على استيفاء قواعد رد الضرائب من مستندات ، بينما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانب من المتوسطة والتي لا تقوم بالاستيراد بذاتها، فلا يمكنها الاستفادة من هذا النظام لأنها تشتري احتياجاتها من السوق المحلي من التجار والمستوردين المتخصصين، ومن ثم فإن هذه المشروعات تكون في موقف غيرمتكافئ من حيث التكلفة.

٢ – قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية:

تضمنت أحكام هذا القانون تحصيل ضريبة جمركية موحدة قدرها ٥% من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي تمت الموافقة عليها تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون مشروعات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. ويخضع للفئة الموحدة المشار إليها ما تستورده هذه المشروعات من آلات ومعدات ووسائل نقل الأفراد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير، وكذا المشروعات التي تم إنشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة ومشروعات الاستصلاح والاستزراع .

وهذا الحكم استهدف تخفيف الأعباء على المشروعات كلها، ولكن حقيقة الأمر أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانب كبير من المشروعات المتوسطة لا تستفيد من هذا الحافز لأنها تستوفى احتياجاتها من المستوردين التقليدين للآلات والمعدات.

٣-قانون الضريبة على القيمة المضافة:

تضمنت أحكام المادة (٣٠) من هذا القانون أن تُرد الضريبة السابق سدادها أو تحميلها على السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو دخلت في سلع أو خدمات أخرى، وبالطبع تستفيد المشروعات الكبيرة من هذا النص حيث تقوم في معظمها باستيراد مستلزمات إنتاجها وبالتالي يتم رد ما تتحمله هذه المستلزمات من ضرائب، في حين أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانب كبير من المشروعات المتوسطة لا يمكنها استرداد هذه الضرائب لكونها كما ذكرنا تستوفي احتياجاتها من المستوردين التقليدين.

كما أن ذات المادة تقضي برد الضريبة السابق سدادها على الآلات والمعدات التي تستخدم في إنتاج سلعة أو أداء خدمات خاضعة للضريبة. ويستفيد من هذا النص المشروعات الكبيرة التي تستورد الآلات والمعدات الخاصة بها، أما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فلا يمكنها الاستفادة من المزايا والحوافز التي تضمنتها أحكام القانون المشار إليه لكافة المشروعات الإنتاجية والخدمية.

٤ –قوانين الاستثمار:

تضمنت كافة القوانين التي صدرت لتحقيق الاستثمار تقديم مزايا للمشروعات في كافة مجالات الاستثمار وآخرها القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧،حيث نصت المادة (١٠) من هذا القانون على أن يسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة بفئة موحدة مقدارها (٢%) على جميع ما يستورد من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، كما يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الخاصة التي تخضع لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والاصطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها لفترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها وإعادة تصديرها إلى الخارج.

وهذه الحوافز العامة في استطاعة المشروعات الكبيرة التمتع بها لقدرتها على الاستيراد، أما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وجانب كبير من المشروعات المتوسطة فتستوفي احتياجاتها من هذه السلع من السوق المحلي والمستوردة من خلال المستوردين التقليدين، وبذلك تكون محملة بأعباء؛ حيث تصل فئة الضريبة الجمركية على بعض هذه المواد إلى ٢٥%، وهذا يحمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أعباء لاتتحملها المشروعات الكبيرة.

٥ – قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

كان إصدار هذا القانون مطلبا أساسيا للنهوض بهذه المشروعات وتقديم حوافز جادة لها بما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها في الاقتصاد المصري، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز لتنشيط هذا القطاع.

وإذا نحينا جانبا ما تضمنه هذا القانون فيما يخص تمويل هذه المشروعات، نجد أن هذا القانون رد الميزة التي نص عليها قانونا الاعفاءات الجمركية والاستثمار؛ حيث نصت المادة (٢٨) من هذا القانون على أن تُحصل ضريبة جمركية موحدة مقدارها (٢%) من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.

و كما أوضحنا سابقا، هذا النص لا يستفيد منه المشروعات متناهية الصغر وجانب كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين تستفيد منه المشروعات الكبيرة التي لديها إمكانيات الاستيراد.

فضلا عن ذلك ورغم أن إصدار هذا القانون كان مطلبا ملحا، إلا أنه يعيبه أنه ساوى في المراكز بين المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، بل من الملاحظ أنه قد رفع الحد الأقصى لحجم أعمال الشركات المتوسطة إلى ٥٠٠ مليون جنيه، ليخلق بذلك انحيازا حتى في هذا القطاع، حيث لوحظ أن الجهاز المصرفي يفضل التعامل في منح التسهيلات الائتمانية للشريحة الأعلى، وقد كان ذلك واضحا في تعامل البنوك عندما كان تعريف البنك المركزي للمشروعات المتوسطة أنها "التي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠٠ مليون جنيه".

وتجدر الاشارة إلى أن هذا القانون قد جمع بين المشروعات متناهية الصغر وبين الصغيرة والمتوسطة وساوى بينها فيما تضمنه من تيسيرات، وهذا منظور جديد لم يسبق الأخذ به، حيث يتركز نشاط المشروعات متناهية الصغر في الكيانات الفردية خاصة في مجال الصناعات الحرفية التي يجب أن يكون لها تخطيط وسياسات مغايرة لسياسات وخطط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٦- القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بفرض رسوم تنمية الموارد على بعض السلع:

تضمن هذا القانون فرض رسم تنمية قيمته ١٠% على جميع أنواع الحديد الواردة من الخارج (يشمل المسطحات الصاج – والزوايا – القطاعات – البروفيلات)، وذلك من القيمة السوقية مضافا إليها الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم، وقد استخدم هذا النص عبارة (طالما لم يتم بيعه في السوق المحلي بشكله مباشرة) وقد صدر لذلك تفسير من وزير المالية مفاده أن هذا الرسم لا يتم فرضه على ما تستورده المصانع لتصنيعه، أما ما يتم استيراده عن طريق المستوردين التقليديين لبيعه للمصانع التي لا يمكنها الاستيراد فإنه يخضع لهذا الرسم، رغم أن هذه الأصناف تشكل سلعا وسيطة ولا تُستخدم إلا في الصناعة؛ حيث يطلق على الصاج (خبز الصناعات الهندسية).

ومن مجمل ما تقدم في عرض بعض التشريعات التي استهدفت تحقيق المشروعات الإنتاجية والخدمية يتضح أن هناك انحياز للمشروعات الكبيرة. حتى في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هناك انحياز لصالح الشريحة الكبيرة من هذا القطاع.

رابعا ـ بعض التجارب العالمية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

من المعلوم أن الكثير من المشروعات الكبرى والعملاقة حاليا بدأت مراحلها الأولى في شكل مشروعات صغيرة ثم أخذت في التطور والنمو، وقد يبدو أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مرحلة بدائية غير مؤهلة للوصول إلى المشروعات الكبرى، ولكن مع الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتدريب عمالة ماهرة وتوفير المساعدات سواء كانت فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية من قبل الدولة، يمكن لهذه المشروعات أن تقفز وتتطور وتزيد نشاطها، مما يجعلها تخطو نحو المشروعات الكبيرة. ونستعرض فيما يلي بعض التجارب الدولية في هذا الصدد.

١ ـ الهند:

أثبتت الدراسات في الهند أن المنشآت الصغيرة هي المولد الأكبر لفرص العمل؛ حيث حققت معدل نمو في التشغيل بلغ في المتوسط ٧% خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٩ مع تحقيق طفرة في النمو خلال عام ٢٠٠٦ بلغ فيها معدل التشغيل ٤٢,٥%. وبصورة موازية تطورت صادرات هذه المنشآت؛ حيث حققت معدل نمو سنوي يتراوح من ٧,٦% (عام ١٩٩٦) إلى ١٠% (عام ٢٠٠٦).

لذلك تعتبر هذه المنشآت قاطرة نمو الهند، وقد تزايد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة منذ عام ٢٠٠٧ بشكل خاص، وأصبح ملمحا مميزا للتجربة الهندية.

والملمح الثاني الذي يميزالتجربة الهندية يتمثل في حصر إنتاج قائمة طويلة من منتجات المنشآت عدا الكبيرة بلغ عددها ١٢٠٠ منتج عام١٩٩٧، وبذلك منحت فرصة وحماية لهذه المنشآت للتمدد والاستدامة وأجبرت الصناعات الكبيرة على التعامل مع المنشآت الأصغر في إطار عقود من الباطن (مبادلة).

والملمح الثالث أنها قللت من حالات الإغلاق التي يترتب عليها تشريد عدد كبير من العمال، فالمنشآت التي تتعرض لصعوبات تتجه لمكتب خاص يعتني بالإصلاح الإداري والمالي لهذه المنشآت المتعثرة لحين تجاوزها الصعوبات، ولهذا المكتب الحق في تكليف مدير أو أكثر مسؤول عن إدارة هذه المنشآت لحين تجاوزها لأسباب التعثر وقد تكون هذه الأسباب مالية أو إدارية أو نقص في المهارات ...الخ، ويتولى المكتب معالجة كل هذه الجوانب مع الأطراف ذات الصلة مثل البنوك، ويبقى المكتب متابعا عن كثب لطريقة استثمار الأموال الجديدة وله صلاحية إيقاف القروض أو معاقبة المسؤولين عن التعثر بإجراءات قانونية.

والملمح الرابع هو تكثيف جهود التدريب الموجه لهذه المنشآت بشكل عام؛ حيث خطط رئيس وزراء الهند تدريب عدد ضخم من العمالة حتى عام ٢٠٣٢، ويستهدف هذا الملمح حوالي ٥٠٠ مليون هندي ٥٠% منهم ممثلين من هذه المنشآت وفي مجال هذه المنشآت، ويدخل التدريب في كل مكونات البرامج والسياسات للنهوض بهذه المنشآت، وهناك مركز وطني متخصص للتدريب ومراكز مماثلة تنتشر في مختلف الأقاليم.

والملمح الخامس هو تبني برنامج موسع لزيادة القدرة على المنافسة لهذه المنشآت يتكون من عشرة برامج تتضمن الحاضنات الصناعية، وإدارة الجودة، ودمج هذه الأنشطة في الاقتصاد ورفع القدرة التكنولوجية ودعم التسويق. ... إلخ.

والملمح السادس هو العناية باللجان الصناعية القروية والريفية والمسماة KHDI والتي خُصص لها ١٥٠ مليون دولار غير بنك التنمية الآسيوية ADB، وهي صيغة لدعم الحرف والصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية الريفية، وأنشئ مركز "المهاتماغاندي" لدعم الصناعات الريفية.

كما قامت الهند بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمداد هذا القطاع بالقروض اللازمة ومساعدتها في تسويق منتجاتها وحمايتها من التعثر والإفلاس، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

- قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أنشأت لها وزارة للصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية، وكذلك لجنة الصناعات الصغيرة والتي تعمل ككيان استشاري لوزارة الصناعات الصغيرة.
- توفير عدد من البنوك المتخصصة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة التغطية الائتمانية وتسهيل الحصول على القروض اللازمة وتقوم الهند بزيادة أعداد هذه البنوك.
- إنشاء ٨ محاكم للبت في القضايا الخاصة بالديون.
- إنشاء مراكز خاصة تعمل على تنمية صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في عملية الوصول إلى الأسواق الأجنبية .
- إصدار التشريعات التي تغطي مختلف العلاقات القائمة في قطاع المشروعات الصغيرة مثل قوانين معايير الجودة والقوانين الخاصة بالتوظيف وقوانين حماية البيئة والقوانين التي تحدد ضريبة المبيعات وعدم المغالاة لها وتقييم إعفاء تلك الوحدات من رسوم الإنتاج.
- دعم برنامج خاص للتأمين من أجل منع وقوع حالات الإفلاس التي قد تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢ ـ اليابان:

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذي به بين كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة من جهة أخرى، فرغم أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية تذكر، بل وتعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية، إلا أنها حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينيات وحتى وقتنا هذا، حيث أصبحت صادراتها تنافس العديد من الدول

الكبرى، ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية، وذلك عن طريق:

- تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمية والقيام بتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة.
- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والحكومي.
- حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعض الحوافز الفنية والإدارية.
- دعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة.
- الاستعداد للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة التي قد تؤدى إلى تعثر أو إفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد اتضحت العناية الفائقة بهذه النوعية من المشروعات من قبل الحكومة في تعاونها مع المشروعات المتعثرة، خوفا عليها من الإفلاس، فالمشروع المتعثر يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائدة وبدون ضمان، ويتم استرداده خلال سنوات مع إعطائه مهلة ستة أشهر قبل أن تبدأ عملية السداد.

ولقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة بدلا من استيرادها من الخارج.

وساعد التطور الفكري الذي طرأ على الصناعة إلى تحول العمالة من الصناعات الكبيرة إلى الصناعات الصغيرة في اليابان، فكثير من الصناعات الكبيرة أصبحت تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق وفرا أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى.

ومن هنا تتضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص فائض العمالة الناتجة عن المشروعات الكبرى عند تجديدها لوسائل إنتاجها واستغنائها عن العمالة الزائدة.

٣ـ كوريا الجنوبية:

كان اقتصاد كوريا الجنوبية يعاني من التخلف والركود وذلك قبل نهضتها الاقتصادية حيث كان يتسم بخصائص من أهمها:

- اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز.
- ندرة الموارد الاقتصادية بها.

- ضيق المساحة القابلة للزراعة.
- المعاناة من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر.

ومن هنا وضعت الحكومة الكورية في ذلك الوقت مجموعة من الخطط الاقتصادية بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى من عام (١٩٦٢ – ١٩٦٦) .

وكان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بالآتي:

- أنشأت بنكا متخصصا للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أول أغسطس ١٩٦١ يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات، وعمليات النقد المحلى والأجنبي، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.
- أنشأت هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية بها، وتنمية الصناعات البيئية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.

٤ـ سنغافورة:

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاما في دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليه بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى.

كما تعاون معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والأبحاث الصناعية في إمداد المشروعات الصغيرة والبنوك بالدراسات اللازمة والرقابة على الجودة ووضع المواصفات القياسية، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

٥ـ الولايات المتحدة الامريكية:

تم تأسيس إدارة هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، (SMALL BUSINESS ADMINISTRATION)، وذلك في عام ١٩٥٣ وهى هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشروعات الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشروعات صغيرة ناجحة، ويتمثل دورها فيما يلي:

- منح القروض للمشروعات الصغيرة الغير قادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة.
- مساعدة المشروعات الصغيرة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية.
- منح قروض للمشروعات القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.
- مساعدة المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.
- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشروعات الحاليين والمتوقعين.
- تقوم الإدارة بترخيص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، المعنية بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وللتوسع في توفير المساعدات الإدارية والاستشارية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات على حد سواء، أقامت إدارة الهيئة مركزا في كل ولاية، بالإضافة إلى وجود مؤسسة ريادية عامة أو خاصة تقوم برعاية هذا المركز وإدارة برامجه، كما قامت الهيئة بتأسيس مكاتب للقطاع الخاص ليجمع بين موارد القطاع الخاص وموارد إدارة المشروعات الصغيرة، لزيادة فعالية برامج الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب الإداري والنشرات الإرشادية، بالإضافة إلى قيامها بالمساعدة في الحصول على عقود حكومية وعقود من الباطن والقيام بتمويل صادرات هذه المشروعات من خلال برامجها.

يتضح من مجمل ما تقدم أنه من الحقائق الهامة والتي يمكن استخلاصها من تجارب الدول السابق ذكرها، أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي للدول التي أخذت بأسباب التقدم والتنمية من خلال رعايتها لهذه المشروعات وللعاملين فيها، ومحاولة توفير سبل المساعدة اللازمة لنموها وتطويرها؛ لذا سوف نطرح عدة مقترحات يمكننا عن طريق إتباعها الأخذ بيد هذه النوعية من المشروعات ودفعها نحو النمو المتزايد وتشجيعها على الاتجاه للانتشار عالميا عن طريق الاتجاه نحو العالمية في مجال التصدير.

خامسا: تقييم المبادرات الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر

شهدت مصر العديد من المبادرات الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ سبعينيات القرن الماضي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

١- انشاء جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بمقتضى القانون رقم ٨٤٠ لسنة ١٩٧٣:

يختص هذا الجهاز بوضع الخطط والسياسات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الذي يضم أساسا الصناعات متناهية الصغر المتمثلة في أغلب الصناعات الحرفية ومشروعات التعاون الإنتاجي، ورغم وجود هذا الجهاز لفترة تناهز ٥٠ عاما إلا أنه لا يوجد تقييم موضوعي يمكن على أساسه الحكم على انجازات هذا الجهاز.

٢- إصدار قانون التعاون الإنتاجي رقم١١٠ لسنة ١٩٧٥:

ويقضي هذا القانون بأن يكون التعاون الإنتاجي فرعا من القطاع التعاوني يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا وإداريا وعلى الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي في إطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادئ التعاونية.

كما ينص على أن الجمعيات التعاونية الإنتاجية هي منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقا لأحكام هذا القانون ممن يباشرون نشاطهم في مجال الصناعات الحرفية.

٣- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أنشئ الصندوق بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ كشبكة أمان اجتماعي واقتصادي تسهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتعمل على تحسين مستويات المعيشة والإسراع من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وكُلف الصندوق الاجتماعي بمساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لها وبالتنسيق مع كل الأطراف المعنية بهذه المشروعات بهدف تبنى السياسات والتشريعات اللازمة لتطويرها بموجب قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤.

وكان يعمل الصندوق الاجتماعي من خلال مكاتب إقليمية تغطي كافة محافظات الجمهورية، وملحق بمعظم هذه المكاتب مجمعات خدمات تعمل بنظام الشباك الواحد وتتيح للمتقدمين سرعة الحصول على القروض وإنهاء الأوراق المطلوبة والحصول على خدمات استخراج التراخيص والسجل التجاري والبطاقة الضريبية.

ومجالات عمل هذا الصندوق:

- تعبئة الموارد الفنية والمالية المحلية والدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- تقديم الخدمات المالية وغير المالية المتطورة لدعم المشروعات الصغيرة ونموها وتطورها.
- تمويل المشروعات التي تتيح فرص العمل وتحسن البنية الأساسية والمجتمعية.
- تشجيع نشر فكر العمل الحر وربط الصناعات الكبيرة بالمشروعات والصناعات الصغيرة.

وكان من أهداف هذا الصندوق:

- تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تحسين مستويات المعيشة بالمناطق المستهدفة.
- المساهمة في إيجاد فرص عمل للحد من مشكلة البطالة خاصة بين الشباب والمرأة.
- العمل على التخفيف من حدة الفقر.

وقد استهدف الفئات الآتية:

- شباب الخريجين من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة.
- أصحاب الخبرة والقادرون على إدارة المشروعات القائمة والراغبون في تطوير مشروعاتهم.
- الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد أعلن الصندوق عن محصلة أدائه من تاريخ إنشائه حتى عام ٢٠١٥ على النحو الآتي:

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشاؤه بضخ إجمالي تمويل قدره حوالي ٢٨,٦ مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية أغسطس ٢٠١٥ تفصيلها كالآتي:

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي ٢٣,٥ مليار جنيه ولدت حوالي ٢,٢ مليون مشروع ووفرت ٣,٦ مليون فرصةعمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها ٥,١ مليار جنيه وفرت ٧١٠,٨٧٤ فرصة عمل.

إلا أنه وبعد مزاولة هذا الصندوق لعمله لفتره ٢٨ عاما وانتهاء أعماله لم يصدر تقييم موضوعي بنتائج هذه الأعمال، فليست العبرة في المبالغ الكبيرة التي أنفقها وفرص العمل النظرية التي وفرها ولكن العبرة بمتابعة المشروعات التي قام بتمويلها للوقوف على ما استمر منها في العمل وما قد تعثر أو توقف واستمرار العمالة التي ادعى توفيرها.

٤- انشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (عام٢٠١٧):

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨، وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام ١٩٩١ والذي يُعد نتاج ٢٥ عاماً من الخبرات التنموية الشاملة متعددة المجالات، ويعتبر الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال.

ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، ويعمل من خلال شبكة الفروع الإقليمية المنتشرة على مستوى المحافظات والتي تعد الذراع التنفيذي له بإجمالي ٣٣ فرعا تضم وحدات الشباك الواحد OSS، إضافة إلى الشراكة مع حوالي ٦٠٠ جمعية أهلية معنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر و ١٨٠٠ من أفرع البنوك المنتشرة بجميع محافظات الجمهورية وعدد من شركاء التنمية المحليين.

إلا أنه من الملاحظ أن هذا الجهاز هو امتداد للجهاز الذي كان قائما على الصندوق الاجتماعي وبكل كوادره البشرية فضلا عن أنه جمع في الاختصاصات بين التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ وهي ذات سلبيات الصندوق الاجتماعي.

٥- المبادرات التمويلية:

- قيام البنك المركزي والبنوك التجارية والمعهد المصرفي المصري والمؤسسات المالية بإدخال الخدمات المصرفية الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء وحدة الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المركز المصرفي المصري.
- عقد دورات تدريبية لموظفي البنوك وتنظيم جولات دراسية لهم في الدول الرائدة في تنميه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام البنك المركزي بتوفير تسهيلات ائتمانيه بفائدة منخفضة وتبسيط إجراءات الحصول عليها وزيادة فاعلية برامج ضمان الائتمان.

سادسا: أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تواجه بالكثير من التحديات والمعوقات التي تحول دون نموها وتوسعها، وهي تنقسم إلى الآتي:

- ***تحديات غير مالية*** تتضمن قلة الخبرة الإدارية، ونقص العمالة الماهرة، ونقص الاعتماد على التقنيات الحديثة، والتعرض إلى تعقيدات بيروقراطية للحصول على التراخيص.
- ***تحديات مالية*** تتلخص بالأساس في صعوبة الوصول للتمويل. وتعتبر صعوبة الوصول للتمويل التحدي الأكبر بين كل هذه التحديات وتكمن أهمية الحصول على تمويل في حقيقة أن انخفاض رأس المال الخاص بتلك الشركات يهددها بالفشل ويقلل من فرصتها في الصمود والنمو.

وهناك ارتباط وثيق بين حجم رأس المال المملوك للشركة من ناحية وحجم العمالة والمبيعات من ناحية أخرى. والواقع أن كل هذه العوامل تؤثر على إمكانية حصول الشركات على التمويل فكلما ازداد رأسمال الشركة كلما ازداد حجم مبيعاتها وكلما ازدادت احتمالية تعاملها مع البنوك والاستفادة من التسهيلات البنكية، وينتج عن هذا أيضا الاختلاف في القدرة على التصدير.

وبصفة عامة فإن أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس جيدا على مستوى الأسواق العالمية حيث إن ٦% فقط من تلك المشروعات تصدر منتجاتها في حين تخدم البقية السوق المحلي فقط.

وتعتبر عملية الحصول على تمويل من البنوك عملية معقدة بالنسبة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تواجه صعوبة في جذب والحصول على ماتحتاجه من عمالة ماهرة، وتكنولوجيا، ومعلومات عن المنتجات والسوق، ومدخلات الإنتاج، والمساحة المكانية مما ينتج عنها القدرة المحدودة على توفير دراسة جدوى وخطة تجارية على المستوى الذي تطلبه الجهات المقرضة. كما أن هذه الشركات تفتقد للعقود العامة والعقود ذات

المبالغ الكبيرة التي تمنحها استقرار ورؤية مستقبلية وتوقعات بعيدة المدى، وكذلك تفتقد للعلاقات مع الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية التي تقدم الدعم من خلال شبكتها من المعارف.

فضلا عن أن مسؤولي القروض بالبنوك عادة ليست لديهم الخبرة التي تؤهلهم لتقييم مقترحات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في تلك المشروعات (من وجهة نظر البنوك)، ويتطلب نفقات إدارية أعلى تنعكس في ارتفاع سعر الفائدة بالنسبة لهذه المشروعات وكذلك زيادة الضمانات المطلوبة منها. وبما أن هذه الشركات عادة لاتستثمر في العقارات كالمباني أو الأراضي (٨٤% تعمل من محال مؤجرة) فإن ذلك يصعب توفير الضمانات لتغطية القرض.

أما من وجهة نظر البنوك فإنها تعتبر منح الائتمان للأعمال التجارية الكبيرة أقل مجازفة لأنها أكثر استقرار أو أقل عرضة للمخاطرة ولها سجلات متاحة ومعلومات منظمة ويسهل الوصول إليها وهي أكثر ربحية، عكس الأعمال الصغيرة التي تعتبر أقل استقرار أو أكثر عرضة للمخاطرة، وسجلاتها غير متاحة، ومعلوماتها غير واضحة، ويصعب الوصول إليها، وهي أقل ربحية، إلى جانب مشاكل أخرى من قبيل نقص الوثائق التجارية (مثل التسجيل والتراخيص والبطاقات الضريبية) وانخفاض الثقة في البيانات المالية والأداء المالي لتلك الأعمال، وضعف الإدارة والخطة التجارية.

وتعتبر النتيجة الطبيعية لذلك أن معظم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر لا تتعامل مع البنوك، حيث يوجد ١٦,٩% من المشروعات التي تتعامل مع البنوك بالقاهرة، و١١,٥% بالشرقية و٩,٥% بالغربية، بينما المشروعات التي تحصل على تسهيلات بنكية متركزة في نفس الثلاث محافظات ٢٢,٦% في القاهرة، ١٣,٩% في الشرقية، و٨% في الغربية.

ومن ناحية أخرى فإن جزءا كبيرا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر غير المسجلة تنتمي للقطاع غير الرسمي، والواقع أنه لايمكن حصر عدد المشروعات غير الرسمية بدقة، ولكن هناك نوعان من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المشروعات التي يمكن حصرها بصورة أو بأخرى من ناحية، والباعة الجائلين والوحدات المتنقلة والمشروعات المنزلية التي لايمكن حصرها من ناحية أخرى.

ويرجع ارتفاع نسبة عدم تسجيل المشروعات إلى ارتفاع تكلفة تسجيلها والتحول للاقتصاد الرسمي وتسجيل النشاط والتي تمثل ٤٠ إلى ٦٠% من مجموع التكلفة. ولكن في الوقت نفسه تكلفة الفرصة البديلة للإبقاء على الصفة غير الرسمية للنشاط هي فرص النمو المحدودة، بما أن الأعمال غير المسجلة لايمكنها التقديم للحصول على قروض رسمية أو على خدمات تنمية الأعمال أو عقود توريد أو أي دعم متاح من قبل الحكومة. ففي ٢٠٠٦ كان ٤١% من الشركات المسجلة قادرة على الحصول على تمويل خارجي بالأساس من المؤسسات المالية الرسمية.

أما بالنسبة للشركات غير المسجلة فإن ١٩,٥% منها فقط استطاعت أن تقترض من مصادر أخرى في حين أن بقيتها اعتمدت على التمويل الذاتي (ادخار، ميراث، تحويلات العاملين بالخارج أوالعائلة والأصدقاء، أو الجمعيات) وذلك لأن الوصول للمؤسسات المالية الرسمية محدود بالنسبة لتلك الشركات نظرا لعدم تسجيلها.

وقد أظهرت دراسة مركز المشروعات الدولية الخاصة التي أجرت مسحا لحوالي ٨٠٠ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن تجربة هذه المشروعات مع الفساد خلال إنشائها لأعمالها. وأفضت الدراسة إلى أن الصورة الأكثر انتشارا للفساد لأصحاب الأعمال هي دفع مبالغ غير قانونية من المال للموظفين الحكوميين العاملين بالإدارات الحكومية أو المجالس المحلية. حيث دفع ٤٣% من عينة المسح رشاوي في مرحلة بدء الأعمال، بينما دفع ٢٩% رشاوي لهيئات التشغيل والتراخيص. والمشكلة في مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حاليا هي انحصارها في دعم تلك المشروعات وهو ما ثبت عدم كفاءته الاقتصادية لأن الأنشطة المدعومة لا تعكس قيمتها الفعلية أو أنها تعتمد على برامج المنظمات غير الحكومية وهي مصدر غير دائم.

عملية الحصول على تمويل من البنوك عملية معقدة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة فهذه الشركات تواجه صعوبة في جذب والحصول على ماتحتاجه من عمالة ماهرة، وتكنولوجيا، ومعلومات عن المنتجات والسوق، ومدخلات الإنتاج، والمساحة المكانية مما ينتج عنه القدرة المحدودة على توفير دراسة جدوى وخطة تجارية على المستوى الذي تطلبه الجهات المقرضة. كما أن تلك الشركات تفتقد للعقود العامة والعقود ذات المبالغ الكبيرة التي تمنح تلك المشروعات استقرار ورؤية مستقبلية وتوقعات بعيدة المدى وكذلك تفتقد للعلاقات مع الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية التي تقدم الدعم من خلال شبكتها من المعارف. بالإضافة إلى ذلك فإن مسؤولي القروض بالبنوك عادة ليست لديهم الخبرة التي تؤهلهم لتقييم مقترحات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في تلك المشروعات (من وجهة نظر البنوك)، ويتطلب نفقات إدارية أعلى تنعكس في ارتفاع سعر الفائدة بالنسبة لتلك المشروعات وكذلك زيادة الضمانات المطلوبة منها .

وبما أن هذه الشركات عادة لا تستثمر في العقارات كالمباني أو الأراضي (٨٤% تعمل من محال مؤجرة) فإن ذلك يصعب توفير الضمانات لتغطية القرض. أما من وجهة نظر البنوك فإنها تعتبر منح الائتمان للأعمال التجارية الكبيرة أقل مجازفة لأنها أكثر استقرارا وأقل عرضة للمخاطرة ولها سجلات متاحة ومعلومات منظمة ويسهل الوصول إليها وهي أكثر ربحية، عكس الأعمال الصغيرة التي تعتبر أقل استقرار او أكثر عرضة للمخاطرة، وسجلاتها غير متاحة، ومعلوماتها غير واضحة، ويصعب الوصول إليها، وهي وأقل ربحية، إلى جانب مشاكل أخرى من قبيل نقص الوثائق التجارية (مثل التسجيل والتراخيص والبطاقات الضريبية) وانخفاض الثقة في البيانات المالية والأداء المالي لتلك الأعمال التي تبلغ نسبتها ٧٠%، وضعف الإدارة والخطة التجارية. وتعتبر النتيجة الطبيعية لذلك أن ٤٧% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لا تتعامل مع البنوك و ٢٢,٤% فقط تحصل على تسهيلات بنكية. طبقا لمسح تم عام ٢٠١١/٢٠١٠، فـ ١٦% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل مع البنوك تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة وعدد الضمانات المطلوبة علاوة على طول وتعقيد الإجراءات وزيادة الأوراق الإدارية المطلوبة. وهذه النسبة تزيد بالنسبة للشركات الأصغر، حيث ١٦,٤% من المشروعات البالغ رأسمالها أقل من ٢٥٠ ألف جنيه لديها مشاكل مع البنوك بينما ٩,٩% من المشروعات البالغ رأسمالها أكثر من ٣٠ مليون جنيه لديها مشاكل مع البنوك.

ومن ناحية أخرى فإن جزءا كبيرا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المسجلة بمصر تنتمي للقطاع غير الرسمي، والواقع أنه لا يمكن حصر عدد المشروعات غير الرسمية بدقة، ولكن هناك نوعان من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المشروعات التي يمكن حصرها بصورة أو بأخرى من ناحية، والباعة الجائلين والوحدات المتنقلة والمشروعات المنزلية التي لا يمكن حصرها من ناحية أخرى . وترجع تلك النسب العاليه من عدم تسجيل المشروعات إلى التكلفة العالية لتسجيلها وللتحول للاقتصاد الرسمي .

سابعا: الإجراءات التصحيحية والمبادرات المطلوب اتخاذها لتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية لصالح المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

لما كانت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفر ٤ فرص عمل من كل ٥ فرص عمل متاحه في الاقتصاد الرسمي أضف إلى ذلك ما هو متوفر فعلا في الاقتصاد غير الرسمي، وفي ظل تزايد معدلات البطالة خاصة بعد جائحة كورونا، فضلا عما يمثله هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي والمقدر بحوالي ٦٠%، لذلك فإن هذا القطاع أولى بالرعاية وإزالة كافة المعوقات التي تواجه إنشاء هذه المشروعات وتقديم الرعاية اللازمة لنموها وتحقيق أهدافها، وذلك بتقديم الدعم الفني والإداري والتمويلي، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، والتأهيل الجيد للكوادر القائمة على رعاية هذه المشروعات بإتاحة برامج التدريب الراقية محليا وخارجيا، حيث من الملاحظ أن الكوادر التي كانت بالصندوق الاجتماعي هي ذاتها الموجودة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

لذلك فإن الأمر يستلزم اتخاذ حزمة من الإجراءات التصحيحية المحفزة لإنشاء هذه المشروعات وتشجيع المشروعات المتواجده في الاقتصاد غير الرسمي للانخراط في الاقتصاد الرسمي، على النحو الآتي:

(1) وضع آلية فعالة وناجزة لتعويض المشروعات التي تستوفي من السوق المحلي احتياجاتها من الآلات والمعدات لمزاولة نشاطها عما تحملته من ضرائب ورسوم عند استيرادها لتتساوى في الأعباء مع المشروعات الكبيرة التي تستوفي احتياجاتها من الآلات والمعدات عن طريق الاستيراد مباشرة متمتعة بالحوافز المقررة من حيث فئة موحدة من الرسوم الجمركية (٢%) وكذا حقها في استرداد ضريبة القيمة المضافة.

(٢) بالنسبة للمشروعات التي تستوفي احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج المستوردة لأجل التصدير من السوق المحلي والتي لا تسمح إمكانياتها بالاستيراد مباشرة تحت نظام السماح المؤقت أو رد الضرائب (دروباك)، وضع برامج دائمة لرد ما تحملته من ضرائب ورسوم، لتتساوى في الأعباء مع المشروعات الكبيرة التي لديها إمكانيات استخدام هذه النظم الجمركية الخاصة.

(٣) بالنسبة لما يتم توفيره من مصادر تمويل بسعر فائدة منخفضة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يتم إلزام الجهات المانحة بحصة للمشروعات متناهية الصغر وحصة للمشروعات الصغيرة وحصة للمشروعات المتوسطة، حتى لا تستأثر الفئات الكبيرة في هذا القطاع بما يتم توفيره من تمويل خاصة بعد رفع الحد الأعلى لحجم أعمال المشروعات المتوسطة إلى نصف مليار جنيه.

(٤) تفعيل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنه ٢٠١٨ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وما تضمنه القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في هذا الشأن، حيث تبين أن هذا القانون شبه معطل نظرا لتحايل الجهات المخاطبة بهذا القانون لعدم تفعيله.

(٥) إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على أن يتم الفصل التام بين واضعي الخطط والسياسات والتنفيذ وأن يستتبع ذلك رفع كفاءة هذا الجهاز وتدعيمه بالكوادر القادرة على إنجاز مهامه من خلال برامج تدريب محليا وخارجيا، وتضمين معايير تقييم أدائه وفقا لما يتم إنجازه من تحول المشروعات من النشاط غيرالرسمي إلى النشاط الرسمي.

(٦) تجميع كافة الأجهزة القائمة على تنمية المشروعات متناهية الصغر (التعاون الإنتاجي – جهاز الحرفيين - .....) في جهاز واحد يهتم بهذا القطاع الذي له دور فعال في مواجهة مشكلة الفقر.

(٧) نظرا للدور الملقى على عاتق هذه المشروعات لتوفير فرص عمل منتظمة للتغلب على مشكلة البطالة، يتم تضمين الحوافز التي وردت بالقانون١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بتحمل الدولة نصف اشتراك صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية عن كل فرصة عمل مؤمن عليها، واقتراح إدخال تعديل على القانون بذلك.

(٨) اختيار عدد من أفضل المشروعات (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) الواعدة سنويا على مستوى كل محافظة وعلى المستوى العام لتكريمهم وإعطاء حافز متميز لهم في احتفال سنوي (يوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، ليكن ذلك عاملا منافسا ومشجعا للمشروعات الأخرى على الإبداع والتميز وأن تكون ضمن المشروعات التي تحتمي بهذه الحوافز.

(٩) نشر وتعزيز ثقافة الريادة في المجتمع المصري، والوعي العلمي المنظم حول أهمية الريادة بإدخال مقررات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية أو جعلها متطلب جامعي، وجعل منهج ريادة الأعمال جزء لايتجزأ من المنظومة التعليمية، للإسهام في بناء ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع، خاصة في قطاع الشباب على أسس علمية، وليكون العمل الحر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، من خلال تخريج شباب قادر على المبادرة والخلق والابداع، لا انتظار لوظيفة في الحكومة، مع تحويلهم من عبء على كاهل الحكومة إلى صانعي فرص عمل ومبدعين معتمدين على أنفسهم لتحقيق طموحاتهم وأمالهم.

ثامنا: الخاتمة

القرن الحالي هو قرن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث أصبح بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العالمي، كما أنها لعبت دورا فعالا في الابتكار والتطوير والتنمية المستدامة عبر العالم في ظل العالمية التي يعيشها العالم اليوم، لذلك يجب أن يكون هناك منافسة غير مسبوقة في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم وترسيخ لفاعلية هذا القطاع ودوره الكبير في الاقتصاد العالمي، إلا أنه يحتاج إلى دعم الحكومات، ولعلنا نلاحظ نضال العديد من الدول ببذلها المزيد من الجهد بهدف التمكن من تطوير هذا القطاع وتحسين تنافسيته، مثال ذلك الهند التي وضعت استراتيجيات ورصدت إمكانيات وجهتها لخدمة وتطوير هذه المشروعات ومساعدتها للتخلص من نواحي الخلل الموجودة والانتفاع بصورة كافية من التكنولوجيا بالإضافة إلى العمل بصورة أكثر تنافسية وفعالية كبيرة في الأسواق المحلية والعالمية.

إن عمليات دعم وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتطوير البنية التشريعية والاقتصادية المناسبة لنشاطها من أهم المجالات التي يجب على الحكومة التدخل فيها ودراسة التجارب الدولية الناجحة للاستفادة منها ليس نقلا ولكن تكييفها وفقا لما يناسب الواقع المصري، وهذا كله بهدف تحقيق التنمية المطلوبة والتصدي للقضايا المتعلقة بالبطالة والفقر والعمل على التخلص منها.